

نداء

من اجل وقف الممارسات التعسفية

بحق الزميل عبد الكريم ضعون

ان لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية, تلقت ببالغ الاستنكار والادانة جملة الممارسات القمعية والمجازرة التي تمارسها الاجهزة الامنية السورية والسلطات المدنية المرتبطة بها, بحق:

الزميل عضو مجلس الامناء في ل.د.ح. عبد الكريم ضعون

حيث كان الزميل ضعون موظفا في وزارة الصحة - مديرية صحة حماه /منطقة السلمية الصحية بصفة /مساعد فني / صحة عامة / منذ عام 1990 ولغاية 2004, وبسبب تقرير كاذب من أحد المخبرين تم اعتقاله من قبل فرع الامن العسكري بحماه , وتم

فبركت تهمة التزوير الجنحي لمهمة تسمح له بالدخول الى نظارة التوقيف في مدينة سلمية واتهم بإعداد تقرير عن أوضاع المسجن هنالك للاستفادة منه للجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية ,مع العلم أن تقرير الجولة الصحية لم يغادر درج المكتب سوى الى النيابة العامة. ولم يتطرق سوى الى الوضع الصحي لنظارة التوقيف . ووضع المسجونين الصحي. ويوجد تقارير في مديرية الصحة تثبت ذلك

وإثر ذلك تم سجنه لحوالي أربعة أشهر, وبعد خروجه وضع نفسه تحت تصرف مديرية صحة حمص بسبب نقله تعسفيا قبل السجن من حماه الى حمص من قبل رئيس الحكومة. مع العلم أنه كان عضوا منتخبا بالنقابة , علما انه يمنع نقل العضو النقابي, وبعد ذلك بإشر العمل لمدة شهرين ثم تم فصله من العمل وتحويله للمثول امام

المحكمة المسلكية الإدارية بدمشق التي اصدرت قرار قضائيا مبرما ومصدق بالعودة الى العمل الوظيفي, وبإشر العمل بمديرية صحة حماه منطقة السلمية, وبعد ذلك تم اصدار قرارا من وزارة الصحة بفصله من العمل بناء على عدم موافقة شعبة الامن السياسي بدمشق

. رغم أن سجله المهني والوظيفي لا يوجد به أي عقوبة أو شئ مخل بالعمل طيلة سنوات عمله. وهو حاليا بلا عمل. ومعيلاً لأسرة كبيرة, ولما يستطيع السفر للعمل بالخارج لوجود منع سفر بحقه صادر من عدة جهات أمنية وكان قد توجه برسالتين الماولى بتاريخ 24/11/2009 والثانية بتاريخ 14/9/2010 الى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية, مطالبا بالتدخل من سيادته التدخل من أجل الانصاف والعدالة, وأرفق الرسالتين بالموثائق التالية:

١٠٠٠ قرار المحكمة المسلكية بدمشق رقم 376/77 وتاريخ 22/5/2008 المكتسب الدرجة القطعية بالعودة للعمل.

١٠٠٠ قرار المباشرة.

١٠٠٠ عدم الموافقة الامنية للعودة للعمل رقم 129476/س.د/51629 وتاريخ 13/8/2009 .

١٠٠٠ قرار الانفكاك بناء على كتاب معاون وزير الصحة رقم 21882/5/1 وتاريخ 25/10/2009

إن لجانب الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية, إذ تستنكر وتدين جميع الممارسات القمعية والجائرة بحق زميلنا عضو مجلس الامناء في ل.د.ح:

عبد الكريم ضعون

فإننا نعتبر الإجراءات العقابية للزميل ضعون في لقمة عيشه , ذات الأبعاد السياسية , بسبب دفاعه عن الحريات العامة ومناهضته للظلم والفساد, انتهاكا فاضحا لحقوق الإنسان الأساسية, ومخالفا لجميع المواثيق والعهد والاتفاقيات الدولية المعنية

بالدفاع عن حقوق الانسان.

واننا نتوجه الى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية من أجل التدخل لوقف هذه الممارسات التعسفية بحق الزميل عبد الكريم ضعون, واعادته الى وظيفته ومكان عمله, وإلغاء اجراءات منع السفر بحقه.

دمشق في 27/12/2011

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة